

التعليم المهني والتقني في فلسطين واقع وتحديات

الدكتورة : اجتياد ابو ثابت

ملخص البحث

هدف البحث إلى تسليط الضوء أهم التحديات التي تواجه التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين وسبل التغلب عليها، وكيفية اتباع نظام موحد يلبي احتياجات سوق العمل الفلسطيني، والمحاولة في زيادة وعي الإناث في المجتمع الفلسطيني لأهمية التعليم والتدريب المهني والتقني في شتى المجالات وليس فقط في مجالات محددة. تم استخدام أداة تمثلت في مقابلة، تكونت من خمسة أسئلة نوعية. تكونت عينة البحث من خمسة من الأفراد ذوي الخبرة والتخصص في مجال التعليم المهني والتقني في فلسطين، من أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ووجود معيقات تتعلق بنظام الحكومة وعدم وجود إطار وطني موحد لنظام التعليم والتدريب المهني والتقني، وعدم توفر الدعم المالي والمادي، والافتقار إلى القدرة الاستيعابية لمدارس التعليم والتدريب المهني والتقني، فيما يتعلق بالتحاق الفتيات، أشارت النتائج إلى رغبة الفتيات للالتحاق ببعض التخصصات مثل التجميل والأزياء وفنون الطبخ، وعزوفهن عن بعض التخصصات مثل الهندسة الميكانيكية والكهربائية، بسبب طبيعة التخصص ورغبة الأهل والمجتمع. يوصي البحث بضرورة إيجاد إطار وطني موحد للتعليم والتدريب المهني والتقني، وان يكون تابع لمؤسسة واحدة تسهل على الطلبة استصدار الشهادات وإكمال التعليم الجامعي، والعمل على تطوير المناهج التعليمية بما يتلاءم مع التقدم العلمي والتكنولوجي في هذا الإطار، واستحداث تخصصات جديدة، من الممكن أن يحتاج إليها سوق العمل مستقبلاً مثل الطاقة المتجددة، ومجالات تطبيقية للذكاء الاصطناعي.

المقدمة

تهدف برامج التعليم والتدريب المهني والتقني بشكل مستمر إلى اكساب الطلبة المهارات اللازمة لممارسة مهنة من المهن التي يحتاجها سوق العمل، وتطوير هذه المهارات بشكل مستمر طبقاً للمستجدات العلمية والتقنية الحديثة، تؤكد المؤسسات الصناعية والإنتاجية في شتى دول العالم على ضرورة تبني المؤسسات التقنية برامج تعليمية تسهم بتنمية المهارات ورفع القدرات العلمية والعملية وتنميتها باتجاه تلبية متطلبات سوق العمل (جريو، 2013)

بدأ الاهتمام بالتعليم والتدريب المهني والتقني في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، وتبلور المفهوم الشمولي للتعليم المهني والتقني، وحددت أهدافه من خلال ربطها بحاجات التنمية الشاملة (عفونة & جيتاوي، 2017)

يشير التعليم والتدريب المهني والتقني إلى مجموعة من تجارب العالم المرتبطة بالعمل، والتي تجري في إطار عدة سياقات تعليمية، بما في ذلك قطاع التعليم النظامي، والغير نظامي، والغير رسمي، ولعل الغرض الأساسي منه، هو تزويد الأشخاص بالقدرات التي يمكن لها أن تزيد من فرص العمل وتوسع نطاقها، كما يمكنه إعداد الشباب للعمل وتزويدهم بالمهارات اللازمة للعثور على عمل لائق حسب ميولهم، لم تتصدر مهارات التعليم والتدريب المهني والتقني جداول أعمال السياسات الدولية، ولم تكن من الموضوعات الجوهرية التي تدور حولها المناقشات الدولية. (UNEVOC، 2012)

يقدم التعليم والتدريب المهني أثناء الخدمة أو التدريب المهني المستمر (CVET) العديد من المسارات، تقتصر على تعزيز المهارات القائمة على العمل، ولكنها غالباً ما تشارك بنشاط في مراكز التدريب العامة والخاصة على المستويين الثاني والثالث. للنماذج المختلفة للتعليم والتدريب المهني تأثيرات ملموسة على تنظيم وتمويل خطط التدريب. في بلدان جنوب أوروبا، كان التعليم والتدريب المهني الأولي يعتمد في المقام الأول على نظام الفصول الدراسية، وفي بلدان أخرى من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مثل كندا، يعتمد التعليم إلى حد كبير على الفصول الدراسية. ما الذي يحدد هذه الأنظمة المختلفة مستوى ارتباطها بالبيئة الاقتصادية، وسياسات تنمية المهارات. وفي حالة كندا، يقوم معهد التدريب بإعادة خلق بيئة العمل باستخدام معايير التدريب المصحوبة بأدلة مادية معتمدة من قبل القطاعات المهنية. أما الأنظمة التي يذهب فيها الشباب إلى المدرسة ولكنهم يقضون أيضاً قدرًا محددًا من الوقت في الشركات يحصلوا على تصريح التدريب (على سبيل المثال النمسا وألمانيا وسويسرا)، عملية التدريب المهني تسمح للمتعلمين لاكتساب التعليم الفني النظري (المعرفة) في نفس الوقت يكتسب المهارات العملية وفهم وظائف وثقافة المهنة، حسب إحصائيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية البلدان التي تكون أنظمتها التدريبية هي الأكثر مشاركة على نطاق واسع وتحظى بإشادة الشركات، أظهرت انخفاضاً في مستوى البطالة للفئة العمرية 15-24 سنة (UNESCO IIEP Dakar et al، 2019)

تعريف التعليم المهني والتقني

هو التعليم الذي يعمل على تأهيل المتدربين لوظائف أو مهن بمختلف المستويات من التجارة إلى الحرفية أو وظيفة في الهندسة، المحاسبة، وفنون العلاج. وقد يتم تصنيف التعليم المهني بجملة من الخبرات

التطبيقية. ويمكن أن يتسع ليكون أكثر من المعرفة الإجرائية والخبرات التطبيقية ليشمل العديد من المجالات العلمية، التي قد تركز على الجانب النظري والمعرفة النظرية المجردة، التي تعتبر من سمات التعليم العالي، بالتوازي مع التركيز على الخبرات والمعارف التطبيقية ، وقد يكون التعليم المهني في مرحلة الثانوية، ومرحلة ما بعد الثانوية ومراحل أخرى من التعليم ويمكن مع نظام فترة التدريب المهني (التلمذة المهنية في الورشات والمعامل) (عمرو & حمداني، 2020). وبوصفه مجالاً من أربعة مجالات تحتل الأولوية في برنامج اليونسكو الخاص بالتعليم، جنباً إلى جنب مع مجالات محو الأمية وتطوير المعلمين وخطط التعليم على مستوى القطاع، يعتبر التعليم والتدريب المهني والتقني جزءاً لا يتجزأ من مبادرة التعليم للجميع (EFA) لا سيما فيما يتعلق بالهدف الثالث " التعلم الملائم والمهارات الحياتية" ، من خلال توجيهه نحو العمل واكتساب المهارات، يمكن للتعليم والتدريب المهني والتقني أن يلعب دوراً أساسياً في تعزيز النمو الاقتصادي للبلدان والمساهمة في الحد من الفقر (المركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني، 2012).

الهدف العام والأهداف الاستراتيجية للتعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين

تتشارك برامج التعليم والتدريب المهني والتقني بمجموعة من الأهداف العامة سواء كانت لإعداد المتدرب أو الطالب لمزاولة مهنة معينة، أو لرفع مستوى الكفاءة في المهنة التي يمارسها ضمن مفهوم التعليم المتواصل والتنمية المستدامة، أو لتتقيح التعليم الأكاديمي بجوانب مهنية وتقنية (عمرو & حمداني، 2020). يتمثل الهدف العام للاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني على خلق قوى عاملة تمتاز بقوة المعرفة، بالكفاءة، بالقدرة، بالدافعية المالية، بالريادية، بالقدرة على التكيف، بالإبداع والتميز والمساهمة في الحد من الفقر ودفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تسهيل توفير تعليم وتدريب مهني وتقني عالي الجودة، مرتكز على الطلب، ومرتبب بجميع قطاعات الاقتصاد، على جميع المستويات ولجميع الناس، أما الأهداف الفرعية للاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني تتمثل في ، إنشاء نظام للتعليم والتدريب المهني والتقني موحد، مرتبب بالأطراف ذات العلاقة، يمتاز بالكفاءة والفعالية، مقاوم للأزمات، مرن، مستدام، يسهل الوصول إليه، يقوم على مبدأ المشاركة، يعزز مفهوم التعلم مدى الحياة، يمتاز بالشفافية والشمول، جذاب، يكفل عملية التواصل و يفني بالتزاماته العامة تجاه المجتمع الفلسطيني، و إنشاء إطار متماسك لجميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصالح في نظام التعليم والتدريب المهني والتقني، وتعزيز ثقافة العمل الحر وخلق فرص العمل في الاقتصاد، والأخذ بالاعتبار مشاركة جميع أصحاب المصلحة في منهجية الإدارة لضمان وجود نظام موحد، و وضع نظام مستدام لتمويل نظام التعليم المهني والتقني بالتوازي مع نظم تمتاز بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة

والهيكل التنظيمي، وتعزيز الموارد البشرية اللازمة للنظام بهدف توفير إدارة فعالة لنظام التعليم والتدريب المهني والتقني (العلمي & مجدلاني، 2010).

خصائص التعليم والتدريب المهني والتقني

لضمان توفر الكفاءة والفاعلية في برامج التعليم والتدريب المهني والتقني لابد أن تكون وثيق الصلة بالأهداف التعليمية والتربوية، و انسجام التعليم والتدريب المهني والتقني مع العملية التربوية لتكون عنصرا من عناصر التنمية المتوازنة والمستمرة لدى الفرد، التحديث والتطوير المستمر ومواكبة التطورات التكنولوجية، التكامل والمزج بين التدريب اللامؤسسي والتدريب المؤسسي، يكون ذا مردود اقتصادي عال، وينعكس ذلك على كفاءة الأساليب التدريبية ونوعية التجهيزات وطرق الاستفادة من التسهيلات التدريبية المختلفة، التكامل والتفاعل بين المهارات الادائية والمعلومات النظرية الفنية والأسس العلمية التي تدعم هذه المهارات، التخطيط المسبق، والتصميم والتنفيذ المنسجم مع البيئة، والمحافظة عليها، وتوفير السلامة للعاملين والتجهيزات(عمرو& حمداني، 2020).

التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين: الهيكلية والإطار التشريعي (مؤسسة التدريب الأوروبية، 2018)

تعرف استراتيجية التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين؛ هي الاستراتيجية التي تتعلق بالتدريب والتعليم المهني والتقني، التي اعتمدها مجلس الوزراء عام 1999، والمرتجة عام 2010، والمعتمدة من قبل وزير التربية والتعليم العالي، والعمل، وتشمل اتجاهات التعليم، والتعليم والتدريب المهني والتقني الفلسطيني، واستراتيجيات العمل. ترتبط مستويات التعليم والتدريب التقني والمهني بالمستويات المهنية بحسب التصنيف العربي للمهن، والمعتمدة وطنيا وتشمل: العامل محدود المهارة، العامل الماهر، العامل المهني، العامل التقني، الاختصاصي. بحيث تقدم الكليات التقنية والتدريب المهني المستويين الأول والثاني، وتقدم المدارس المهنية المستويات الرابع والخامس. تشمل المؤسسات المزودة لخدمات التعليم والتدريب المهني والتقني: المؤسسات المزودة لخدمات التعليم والتدريب المهني والتقني، العاملة ضمن القطاع الحكومي (وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة العمل، ووزارة التنمية الاجتماعية، وبعض الوزارات الأخرى)، أو القطاع الأهلي (غير الحكومي غير الربحي) أو الدولي (وكالة غوث وتشغيل اللاجئين) أو القطاع الخاص (الربحي وتشمل: مؤسسات التدريب الخاصة، وتلك المرتبطة بشركات القطاع الخاص، مثل شركة الكهرباء والاتصالات) وتلك التي لا تندرج تحت أي من المستويات المذكورة. يشمل قانون التعليم والتدريب المهني والتقني: تحديد هيكل النظام، وأدواته، واللوائح التنفيذية لأقسامه المختلفة،

ومصادر التمويل والموازنات الخاصة به، ومدى استقلاليته، وحدود تدخلاته، وعلاقته مع الجهات ذات العلاقة.

مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين

تشير الإحصاءات الصادرة عن وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم إلى أن هناك العديد من مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني العاملة في فلسطين توفر العديد من التعليم والتدريب المهني والتقني بمستوياته المختلفة، حيث تخرج مراكز التدريب المهني والمدارس المهنية والتي يبلغ عددها 160 مؤسسة ما يزيد عن 13000 خريجا سنويا، كما يظهر في الجدول التالي:

جدول (1): مراكز التدريب المهني والمدارس المهنية في فلسطين

نوع المؤسسة	جهة الإدارة	عدد المؤسسات	المجموع	عدد الخريجين	المجموع الكلي
مركز تدريب مهني	وزارة العمل	14	127	2200	8700
	وكالة الغوث	3		500	
	أهلية وخاصة	111		6000	
مدرسة مهنية	وزارة التربية مهنية	17	30	1360	4500
	مهنية اهلية خاصة	4		3129	
	وزارة التربية التجارية	9			
المجموع			157		13200

المصدر (وزارة العمل، 2020)

بالإضافة إلى مراكز التدريب والمدارس المهنية العاملة تحت إشراف وزارتي التربية والتعليم والعمل المذكورة أعلاه في الجدول، يوجد 35 كلية متوسطة وجامعية توفر تعليما تقنيا، كما يوجد 16 مركز تأهيل مهني تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية وغزة، وأكثر من 200 مركز ثقافي مرخص من وزارة التربية والتعليم (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2019).

ورد في تقرير مؤسسة التدريب الأوروبية (European Training Foundation) ETF للعام 2020 الصادر عن معهد اليونسكو للإحصاء فيما يتعلق بضمان الجودة في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، تبين أن المشاركة في التعليم والتدريب المهني والتقني للطلبة المسجلين في البرامج المهنية كنسبة من إجمالي طلبة المدارس الثانوية العليا، وما بعدها خلال الأعوام 2010، و 2014،

و2018، ارتفع نسبة الطلبة المسجلين من إجمالي طلاب المدارس الثانوية للعام 2010، و انخفاض نسبة المسجلين في العامين 2014 و 2018، ولا يوجد التحاق بالتعليم والتدريب المهني والتقني في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي وذلك حسب التصنيف الدولي للتعليم الموحد. تعتمد الجودة على مدخلات رئيسية في العملية التدريبية من مدربين ومرافق ومناهج، وتعتمد على أنظمة ومعايير ضبط وتحسين الجودة وتماشيها مع المعايير الدولية. حيث عملت الوزارة على: تطوير الكادر التدريبي، و تم بناء العديد من المراكز المهنية بتمويل سخي من الدول المانحة، ومن خلال المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي تم تطوير العشرات من المشاغل وتجهيزها بأحدث التجهيزات في جميع المؤسسات في الضفة الغربية وغزة. في الأعوام الماضية تم تطبيق أنظمة الجودة (S5) في العديد من مؤسسات التدريب، بالإضافة إلى التعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GIZ) على تطوير آليات معيارية لمركبات عملية التدريب الأساسية وأهمها المناهج، حيث تم تطوير مناهج متكاملة لأكثر من 45 مهنة، منها 18 منهاج لمراكز التدريب التي تشرف عليها وزارة العمل.

رغم التقدم في تطوير إطار المؤهلات الوطني (NQF) في مجال المعايير المهنية والتصنيف المهني، إلا أن العملية لم تستكمل بعد ولم يتم اعتماد المخرجات بشكل نهائي، بالإضافة إلى غياب معايير واضحة تمكن مؤسسات التدريب خاصة الحكومية منها من أن تقوم بإغلاق أو استحداث برامج تدريبية جديدة، أو تقديم خدمات الصيانة والإنتاج للجمهور مع الإبقاء على دخل المؤسسة التدريبية. أما من ناحية الارتباط باحتياجات سوق العمل، تم العمل على زيادة هذا الارتباط من خلال ضمان مشاركة كبيرة وفعالة لأصحاب العمل في تحديد الاحتياجات والأولويات التدريبية وتطوير وتنفيذ العملية التدريبية، بالإضافة إلى توفير التدريب والتعليم المهني والتقني المستمر (CVET)، وما يدل على نجاحات الارتباط نسب الخريجين الذين انتقلوا إلى سوق العمل والتي قاربت إلى 70% وهي نسبة مرتفعة نظرا للوضع الاقتصادي ووضع سوق العمل المثقل بسياسات الاحتلال الإسرائيلي. العديد من التهديدات التي يتعرض لها قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين أهمها: البطء في إقرار واعتماد القوانين والأنظمة واللوائح والتشريعات، انخفاض مستوى التمويل الدولي، امتصاص سوق العمل الإسرائيلي لخريجي التدريب المهني، غياب آلية وطنية لتحديد احتياجات سوق العمل بشكل مباشر، عدم قدرة السوق المحلي لاستيعاب الأيدي العاملة، ضعف ثقافة التعاون والريادة وتدني مساهمة القطاع التعاوني في التشغيل (حوالي 500 فرصة فقط) (وزارة العمل، 2020).

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات الأجنبية والعربية والفلسطينية منها العديد من القضايا التي تتعلق بالتعليم والتدريب المهني والتقني، وركزت هذه الدراسات بشكل كبير على التحديات التي تواجه هذا القطاع، وسبل التغلب عليها، ودور التعليم والتدريب التقني في تعزيز التنمية المستدامة والكفايات التعليمية التي يجب أن يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني، وغيرها من القضايا.

من الدراسات الفلسطينية التي تناولت هذه القضايا، أظهرت دراسة عاصي (2018) أن الكفايات التربوية والفنية مرتفعة من وجهة نظر المدراء، وقد حصل مجال الكفايات الإدارية والمالية على أعلى درجة، بينما تختلف درجة امتلاك الكفايات التربوية والفنية تبعاً للجنس وذلك لصالح الذكور، وتبعاً لنوع المؤسسة لصالح المدارس الصناعية، وسنوات الخبرة لصالح المدراء ذوي الخبرة أكثر من 10 سنوات، و تبعاً للتخصص لصالح تخصص الزراعة، و المؤهل العلمي لصالح البكالوريوس، والمحافظات لصالح محافظ جنين. في ذات الصلة فيما يتعلق بالكفايات التعليمية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدي معلمي المدارس المهنية ومسؤولي التعليم المهني في فلسطين ، توصلت دراسة أبو حمد (2020) إلى أن معلمي المدارس المهنية يمتلكون الكفايات التعليمية والأداء الوظيفي بدرجة كبيرة ، وأن لكل من الجنس(لصالح الذكور)، والمؤهل العلمي(لصالح الدبلوم والبكالوريوس)، وسنوات الخدمة (لصالح من هم في الخدمة أقل من عشر سنوات)، والكلية(لصالح الكلية العلمية والإنسانية)، و المديرية (لصالح نابلس، جنين، قباطية، سلفيت، طولكرم) ، متغيرات تؤثر على الكفايات التعليمية و الأداء الوظيفي للمعلمين في المدارس المهنية ، ووجود علاقة ارتباطية بين الأداء الوظيفي والكفايات التعليمية التي يمتلكها المعلمون في المدارس المهنية، كما أشارت النتائج أن الكفايات التعليمية تكون مرتفعة حسب تخصص المعلم، وأن الأداء الوظيفي يرتفع عندما تتوفر شراكات مع سوق العمل.

ومن جانب آخر تناول نصر الله (2018) دور التعليم المهني والتقني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية، أظهرت الدراسة ، عدم تطور المناهج والتخصصات المطروحة من قبل مؤسسات التعليم العالي لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل في ظل التطور التقني والمعرفي، عدم توفر دراسات للتنبؤ بالتخصصات المطلوبة في سوق العمل، وعدم وجود ضوابط على المؤسسات التعليمية عند افتتاح التخصصات التي لا تلبي احتياجات سوق العمل، انخفاض نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم المهني والتقني يعود للنظرة الاجتماعية تجاه التخصصات المهنية خاصة للمرأة وقلة التخصصات المطروحة للإناث في المدارس المهنية والكليات المتوسطة، ارتفاع نسبة الخريجين العاطلين عن العمل وخاصة عند الإناث يزيد من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية في المجتمع الفلسطيني والذي يؤثر سلباً على تحقيق التنمية. أشار الزرو (2018) في تقريره أن قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في

فلسطين يعاني من إشكالية الحوكمة بسبب غياب مرجعية موحدة لإدارته، و أن اختيار الأسلوب الأفضل لإدارة نظام التعليم والتدريب المهني والتقني وحوكمته في أي دولة يعتمد على جملة من العوامل الداخلية.

من جانب آخر تناول اللهيبي (2019) تاريخ إقامة مراكز التعليم والتدريب المهني والتقني اليهودية في فلسطين، أشار إلى أن الجهات اليهودية في أواخر العهد العثماني قامت بافتتاح العديد من مدارس التعليم المهني الحديث، منها الزراعية لتتماشى مع الجهود الاستيطانية اليهودية في ترسيخ فكرة الاستيطان الزراعي اليهودي، وكذلك المدارس ذات التعليم الصناعي، والحرفي، والطبي، وازداد التوسع في التعليم المهني اليهودي في العهد البريطاني بأشكاله المتعددة، وذلك بسبب ازدياد موجات الهجرة اليهودية، وزياد الجهات اليهودية الداعمة لقطاع التعليم المهني، وبالتالي التوسع في استملاك الأراضي، وإنشاء المراكز الصناعية، إذا أخذت هذه المراكز التعليمية على عاتقها تعليم وتخريج كوادر زراعية وصناعية وطبية وتجارية مدربة بشكل جيد، قادرة على تشغيل وإدارة المفاصل الإنتاجية بشتى القطاعات في فلسطين.

فيما يتعلق باتباع مراكز ومؤسسات التعليم والتدريب المهني لمعايير الجودة ، بينت دراسة النواجعة (2019) أن الكليات المهنية والتقنية في فلسطين لا تتبع نظام محدد للجودة وأنه خليط من الأنظمة، وأن درجة تطبيق معايير الجودة في الكليات المهنية والتقنية جاءت بدرجة متوسطة، وأفضل هذه المعايير تطبيقاً هو جودة المعايير الخاصة بالبرامج التعليمية، وجودة الإدارة والحوكمة ، وجودة المرافق، وجودة الهيئة التدريسية، وأخيراً جودة البحث العلمي، وأظهرت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين سوق العمل ودرجة توظيف الخريجين و تحقيق جودة المعايير، كما بينت الدراسة أن لمتغير الوظيفة أثر في تحقيق معايير الجودة في الكليات المهنية والتقنية، وكشفت عن العديد من المعوقات التي تحول دون رفع مستوى تطبيق معايير الجودة منها: عدم اتباع نظام جودة محدد، نقص الميزانيات المخصصة للجودة، نقص الخبراء في التعليم المهني والتقني والاعتماد الكبير على مدرسي العمل الجزئي، تدني مستوى الرضا الوظيفي، غلبة الجانب النظري على الجانب العملي في بعض البرامج، وعدم موائمة بعض البرامج لاحتياجات سوق العمل. أشار عدوان (2020) في دراسته إلى أن درجة توفر المعايير المهنية لدى إدارات المدارس المهنية في الضفة الغربية كبيرة، و من أهم التحديات التي تحول دون تطوير المعايير المهنية لاختيار مديري المدارس المهنية قلة الدعم المادي، وقلة عدد المدارس المهنية، والمركزية في تنفيذ القرارات.

من جانب آخر قام راغب (2020) بتصميم برنامج إرشادي لتنمية وتقدير المجتمع للتعلم المهني لدى المعلمين في فلسطين، توصلت نتائج الدراسة إلى فعالية برنامج إرشادي لمعلمي العلوم في تنمية وتقدير مجتمع التعلم المهني لدى المعلمين.

قام طه وآخرون (2020) بمراجعة عامة لنتائج دراسات محلية وعربية وأجنبية اهتمت بموضوع التعليم المهني والتقني في فلسطين، و تنمية الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبعد الاطلاع على تجارب بعض الدول العربية والتي اهتمت في هذا الجانب من التعليم مثل تجربة الأردن والسعودية والسودان وكذلك الاطلاع على التجربة الألمانية واهتماماتها في التعليم المهني والتقني وكيفية الاستفادة من هذه التجارب في فلسطين، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: تميزت جميع نتائج الدراسات السابقة في أنها جمعت بين التعليم التقني والتدريب المهني وقياس دورها على التنمية الاقتصادية التي خلالها تتحسن التنمية الاجتماعية. وعزوف بعض الشباب عن التعليم المهني والتقني، وقلة بعض المعاهد للتدريب المهني والتقني وإذا توفرت تكون طاقتها الاستيعابية قليلة، وانفقت بعض نتائج الدراسات على دور التعليم التقني والمهني في التنمية الاقتصادية وفي حالة تحسن الوضع الاقتصادي تزداد التنمية الاجتماعية، وفي بعض التجارب العربية والعالمية استخدم التدريس المهني والتقني في المدارس منذ المراحل الأساسية.

للكشف عن دور التعليم المهني والتقني في فلسطين في تقليل نسبة البطالة، وتطوير التعليم العالي، تم توظيف برنامج الدراسات الثنائية هو: برنامج تينته جامعة القدس في عام 2015 بتمويل من الحكومة الألمانية، يجمع بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي، تم تعديله بما يتلاءم مع الحالة الفلسطينية، يهدف إلى إيجاد مخرجات تتمتع بمهارة وكفاءة عالية، من خلال تمليك الطالب الخبرة المهنية إلى جانب المعرفة الأكاديمية، وبينت النتائج أن هذا البرنامج يتم تقييمه بشكل دوري ولقد حقق أهدافه من خلال نسبة التوظيف العالية بين صفوف الخريجين التي تجاوزت 80%، بالإضافة إلى زيادة عدد الراغبين في الالتحاق بالبرنامج من طلبة وشركات التي يزيد عددها عن 200 شركة وهذا مؤشر نجاح للبرنامج (عويوي، 2021).

في حين توصلت دراسة شلاميش (2021) إلى أن درجة وعي مديري ومعلمي المدارس المهنية بمهارات القرن الواحد والعشرين في محافظات شمال الضفة مرتفعة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة، وأظهرت نتائج الدراسة أن مهارة اكساب طلبة المدارس المهارات التكنولوجية ومهارات الابداع كونها من مهارات القرن الحادي والعشرين كان لها أعلى نسبة حيث بلغت نسبة الاستجابة 100%، وان أهم المعوقات التي يواجهها معلمي ومديري المدارس المهنية في اكساب الطلبة مهارات القرن الحادي والعشرين هي البنية

التحتية، و امتلاك أعضاء هيئة التدريس المهارات اللازمة، ومحدودية الدعم المادي الحكومي، ومحدودية الارشاد، والافتقار للتخطيط التربوي السليم، وعدم قناعة بعض المعلمين بضرورة مواكبة التطورات الجديدة. أما من ناحية دور مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في تعزيز المهارات الحياتية، توصلت دراسة الديك وآخرون (2022) إلى أن هذه المؤسسات تعزز المهارات الحياتية بدرجة عالية وبنسبة 2.1%. أشار محمد (2023) في دراسته، إلى ضرورة تحسين مهارات وقدرات معلمات الاقتصاد المنزلي المهنية والتدريسية، والتقييم الدائم والمستمر للبرامج التدريبية الموجهة لمعلمات الاقتصاد المنزلي، واستخدام طرق واستراتيجيات تدريس وتقييم حديثة لجعل معلم التعليم والتدريب المهني والتقني أكثر عطاء وابداع.

من جانب آخر توصلت دراسة دحلان (2022) إلى وجود مستوى مرتفع لكل من الاختيار المهني والدافعية، ووجود علاقة بين الاختيار المهني والدافعية نحو التعلم، ووجود فروق في مستوى الدافعية نحو التعلم تبعا لمتغير الجنس، و تبعا لمتغير التخصص (علمي | ادبي). فيما يتعلق بواقع التعليم والتدريب المهني والتقني ودوره في زيادة المشاريع وتحقيق التنمية المستدامة، توصلت دراسة الدماغ و حجر (2022) إلى وجود تأثير إيجابي للتعليم والتدريب المهني والتقني بكافة أبعاده في زيادة المشاريع الصغيرة.

أما من جانب الموازنة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني واحتياجات سوق العمل، أظهرت نتائج دراسة عيد (2022) عدم وجود موازنة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني والتقني واحتياجات سوق العمل، وذلك للأسباب التالية : عدم وجود لوائح وتشريعات تنظم الموازنة بين التعليم التقني واحتياجات سوق العمل، يليها زيادة أعداد البطالة بين خريجي التعليم المهني والتقني، مع غياب التوازن بين العرض والطلب من خريجي المعاهد التقنية وطلب سوق العمل عليهم، بالإضافة إلى وجود فجوة بين كبيرة بين المهارات التي يتلقاها الخريج وبين المتطلبات المهنية اللازمة لسوق العمل. في محاولة للكشف عن أهم المشكلات التي يواجهها التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين ، توصلت دراسة خليفة وآخرون (2022) إلى أهم هذه المشكلات البنية التحتية في مدارس التعليم المهني، وقلة عدد المدارس والمشاغل، ونقص المعدات والأجهزة، والنظرة الدونية للتعليم المهني من قبل المجتمع، وغياب الوعي، ونقص الخبرة، و تدني تحصيل الطلبة، وضعف موازنة المناهج مع التطورات الحديثة ومستويات الطلبة، وتطوير مدارس التدريب المهني لآبد من توفير ميزانية مناسبة، وتوفير الأجهزة و زيادة عدد المدارس، وتوفير المعدات والأجهزة، وتفعيل دور الإعلام التربوي في توعية المجتمع بأهمية التعليم المهني، وإرسال بعثات من المعلمين للخارج، وتوفير المشاغل المهنية، وتطوير المناهج وتعزيز دور الإعلام التربوي.

من جانب المهن الأكثر طلبا في سوق العمل الفلسطيني توصلت دراسة مقبول وآخرون (2023) إلى أن مهنة الكهربائي، بالإضافة إلى مهن في القطاع الزراعي والصناعي، هي الأكثر طلبا في سوق العمل الفلسطيني، وأقل المهن التي يحتاجها سوق العمل الفلسطيني، هي مديري المهن التي تخص قطاع المقاولات. أظهرت نتائج دراسة الكيلاني وحمدان (2023) أسباب عزوف طالبات الثانوية العامة عن التعليم التقني في فلسطين، إن للوضع الاقتصادي والاجتماعي والتربوي تأثير متوسط لعزوف طالبات الثانوية العامة عن التعليم التقني كما أن المستوى الدراسي للأُم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية خاصة أصحاب المستوى التعليمي (ماجستير فأعلى) من أسباب عزوف الطالبات عن اختيار التعليم التقني في فلسطين.

تناولت الدراسات الأجنبية في موضوعاتها إلى التحديات التي تواجه التعليم والتدريب المهني والتقني، والشروط الواجب توفرها لتحويل كليات التعليم والتدريب المهني والتقني إلى كليات أكاديمية، وأداء العاملين في مؤسسات ومراكز التعليم والتدريب المهني والتقني، ودور المحاضرين في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في دعم القوى العاملة والتنمية الاقتصادية.

أوضحت دراسة بيل وتاون (Bijl & Town, 2019) أن عددا كبيرا من المحاضرين ممن لديهم مؤهلات أكاديمية لديهم قصور واضح في مؤهلات التدريس والخبرة المتعلقة بمكان العمل. وأضاف ايندن ورفاقه (Endende et al., 2022)، أن أداء العاملين في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني ضعيف، ويظهر ضعف الأداء بين الموظفين في عدم امتلاكهم الكفاءة العالية والافتقار إلى الابتكار بين خريجي هذه المؤسسات، هناك اتفاق بين الأكاديميين والباحثين على أن المعرفة التي يتلقاها الطالب في مؤسسات التعليم العالي لا تكفي لتزويد الشباب بالمهارات اللازمة لتحقيق النجاح.

من جانب التحديات التي تواجه إدارة كليات التعليم والتدريب المهني والتقني بتنفيذ التعليم الجامع، وخاصة الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، توصلت دراسة (Delubom et al., 2020) ، إلى أن إدارة كليات التعليم والتدريب المهني والتقني تواجه تحديات مثل عدم كفاية البنية التحتية، والتمويل، وتدريب المحاضرين، ونقص الموظفين لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي ذات الصلة، أضاف مينيارازدي ورفاقه (Munyaradzi et al., 2023) أن الطلبة ذوي الإعاقة لديهم تحديات تتعارض مع التعليم الأكاديمي والتعليم والتدريب المهني والتقني، و أن الأنظمة الحالية في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني لا تعالج بشكل كافي الاحتياجات المتنوعة لدى الطلبة ذوي الإعاقة.

ومن أجل التغلب على التحديات التي تواجه التعليم والتدريب المهني والتقني، لابد من إعادة صياغة السياسات وإعادة التصميم والتصوير للتعليم والتدريب المهني والتقني، وتجديد روح الاعتماد على الذات، من خلال دمج التعليم والتدريب المهني والتقني في نظام التعليم الرسمي (Srivastava & Dey, 2022). يتطلب اتباع استراتيجيات لإعادة صياغة التعليم والتدريب المهني والتقني لتحقيق الغرض المقصود منه، منها: تعزيز صورة التعليم والتدريب المهني والتقني الديمقراطية، وإشراك المتخصصين في التعليم والتدريب المهني والتقني في قرارات سياسة التعليم والتدريب المهني والتقني، ومطابقة سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني مع تقييم الاحتياجات (Ntegwung & Njoku, 2022).

فيما يتعلق ببرامج التوجيه والإرشاد للتعليم والتدريب المهني والتقني، تناولت دراسة اوكولي ورفاقه (Okolie et al., 2020) الوضع الحالي لخدمات برامج المشورة والتوجيه والإرشاد المهني CAGC (Careers advice, Guidance and counselling services and programmers) في التعليم والتدريب المهني والتقني في مؤسسات التعليم العالي في نيجيريا، توصلت نتائج الدراسة إلى غياب خدمات برامج (CAGC) . من أجل أن يمتلك الطلبة المهارات الشخصية اللازمة للتعليم والتدريب المهني والتقني، أوضحت دراسة اوتشينج ونجور (Ochieng & Ngware, 2022) كيفية فهم طلبة التعليم والتدريب المهني والتقني للمهارات الشخصية وتطويرها، بما في ذلك المهارات الفنية البسيطة والمعقدة ويطلق على مجموعة المهارات هذه اسم تنمية جميع مهارات الشباب WYD(Whole Youth Development) ، أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود فهم جيد للمهارات الشخصية لدى المشاركين، وأن الأنشطة اللامنهجية تلعب دورا رئيسيا في تعزيز المهارات الشخصية لدى طلبة التعليم والتدريب المهني والتقني.

فيما يتعلق بطرق تقييم أداء الطلبة في التعليم والتدريب المهني والتقني، أشارت دراسة اوتكيندا و ماجا (Atukunda & Maja, 2022) ، إلى محدودية طرق تقييم التعليم والتدريب المهني والتقني، وأنها لا تلبى الاحتياجات المتنوعة للطلبة. من ناحية أخرى أشارت دراسة سييولا (Sebola, 2022) إلى أن كليات التعليم والتدريب المهني والتقني ليست مؤسسات للتعليم العالي، وليست قادرة على توفير التعليم بمستوى التعليم العالي، مع الأخذ في الاعتبار الكفاءات الأكاديمية في القطاع، ومستوى المعرفة المتوقع ونتاجها. هدفت دراسة عبد الماجد ورفاقه (Abd Majid et al., 2022) استعراض للأبحاث المنشورة في الفترة الواقعة بين العام 1999 والعام 2020، توصلت الدراسة في المرحلة الأولى الواقعة بين 1999-2006 إلى أن الأبحاث ركزت على تنمية موارد رأس المال البشري في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، أما في المرحلة الثانية الواقعة بين 2007-2014 أن الأبحاث ركزت على مركزية التعليم

والتدريب المهني والتقني، مع التركيز على التحول التكنولوجي في التعليم، في المرحلة الثالثة (2015-2020) ركزت الأبحاث على الجوانب المهنية في التعليم العالي من أجل زيادة عدد الطلبة، وزيادة إنتاجية الموارد البشرية ومواكبتها مع التقدم التكنولوجي. في حين من جانب آخر بينت دراسة سيلوا ورفاقه (Selowa et al., 2022) إلى أن كليات التعليم والتدريب المهني تجمع كميات هائلة من البيانات لأسباب مختلفة، لكن لا يوجد تحليلات لها لاستخدامها في صنع القرار، حيث يتم اتخاذ القرارات بالاعتماد على الفردية بعيدا عن نتائج تحليل البيانات.

مشكلة البحث

يشير التقرير الصادر عن وزارة العمل الفلسطينية للعام 2020 أن نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين يعتبر صغيرا بالمقارنة مع الدول الأخرى، حيث يشكل ما نسبته 4.4% فقط من مجموع طلاب المرحلة الثانوية (في العام 2018، وهي نسبة ضئيلة جدا مع الاخذ بعين الاعتبار ضم طلبة التخصص التجاري وريادة الأعمال، في حين ان هذه النسبة تتراوح بين 30%-50% في كثير من دول العالم. هناك اقبالا متزايدا على الانضمام للتعليم والتدريب المهني والتقني، وهذا الطلب لا يمكن تلبيته نظرا لحجم النظام المتواضع، شهد مجال التدريب المهني والتقني توسعا في السنوات الأخيرة بنسبة 124%، وشهد زيادة في اعادة الخريجين ، هذا التوسع في حجم النظام لم يكن كافيا لسد الطلب المتزايد على الالتحاق بهذه المراكز ، كما نسبة الطلبة الجدد الملتحقين في النظام ارتفعت لتصل إلى 3% في العام 2018 مقارنة بالنسبة في العام السابق وبلغت 2.4% ، ومن حيث النوع الاجتماعي 1% فقط من الطالبات في المرحلة الثانوية ملتحات في التعليم المهني، مقارنة بـ 5.6% من الذكور، حيث تشير وزارة العمل الفلسطينية إلى أن الإناث يشكلن الآن حوالي 34% من أعداد طلبة التدريب المهني ، وبالرغم من الجهود المبذولة لاستحداث تخصصات تستقطب الإناث، إلا أن النسبة الأكبر من الإناث مازالت تتركز في عدد قليل من المهن التي تعتبر تقليدية (وزارة العمل، 2020). اشارت الدراسات السابقة إلى وجود مشاكل وتحديات تواجه التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، فعلى الرغم من أهمية هذا القطاع إلا أنه يعاني من ضعف في جوانب عديدة، ومنها غياب الحوكمة في هذا النظام ، حيث تتعدد الجهات التي تشرف على مؤسسات ومراكز التعليم والتدريب المهني في فلسطين، ولا يوجد لوائح وتشريعات تنظم المواءمة بين التعليم التقني واحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى النقص في الكفاءات العلمية والعملية، ونظرة المجتمع الدونية للتعليم والتدريب المهني، وغيرها من المشاكل التي أشارت إليها الدراسات السابقة والتقارير الصادرة عن وزارات العمل الفلسطينية، و التربية والتعليم و التعليم العالي.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء أهم التحديات التي تواجه التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين وسبل التغلب عليها، وكيفية اتباع نظام موحد يلبي احتياجات سوق العمل الفلسطيني، ويعمل على اكساب الطلبة المهارات اللازمة للعمل، والمحاولة في زيادة وعي الإناث في المجتمع الفلسطيني لأهمية التعليم والتدريب المهني والتقني في شتى المجالات وليس فقط في مجالات محددة.

أسئلة البحث

من خلال ما تقدم من مؤشرات على المستوى الفلسطيني المحلي والمستوى العالمي، يمكن صياغة الأسئلة البحثية التالية:

1. ما هي التحديات التي تواجه التعليم والتدريب المهني والتقني في الوقت الحالي؟ ما هي أفضل سبل التغلب على هذه التحديات؟
2. ما هي أكثر تخصصات التعليم والتدريب المهني والتقني إقبالا؟ ولماذا هذا الإقبال عليها؟
3. ما هي الخطوات المقترحة لتحديث وتطوير نظام التعليم والتدريب المهني والتقني؟
4. ما هو الخطوات المقترحة لزيادة التحاق الفتيات في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين وأهم التحديات التي تواجهها؟

تصميم البحث

نظرا لطبيعة البحث، والأسئلة البحثية التي يسعى للإجابة عليها، فإن المنهج التحليلي يمكن أن يكون أكثر ملائمة لتحقيق أغراض هذا البحث، ويمكن من خلاله الحصول على معلومات تعطي وصفا واضحا لنظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، وذلك من خلال إجراء مقابلات منظمة مع أفراد من ذوي الخبرة والاختصاص في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني. طبيعة البيانات نوعية، تم تصنيف إجابات الأفراد ضمن فئات، تتبع كل فئة السؤال البحثي المراد الإجابة عنه.

مجتمع البحث

تكون مجتمع البحث من الخبراء والمتخصصين في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في وزارات التربية والتعليم العالي، والعمل في فلسطين.

عينة البحث

تتألف عينة الدراسة من خمسة أفراد من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني في وزارة التربية والتعليم.

أدوات البحث

المقابلة: تتكون الأداة من خمسة أسئلة يتناول، بما يتلاءم مع أسئلة البحث، يمكن التوصل من خلالها لنتائج تشرح وضع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين.

نتائج البحث ومناقشتها

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال البحثي الأول: ما هي التحديات التي تواجه التعليم والتدريب المهني والتقني في الوقت الحالي؟ ما هي أفضل سبل التغلب على هذه التحديات؟

تشير نتائج تحليل المقابلات مع أفراد العينة، أن التحديات التي يواجهها التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين يقع ضمن خمسة محاور رئيسية كما يلي :

المحور الأول: الحوكمة

يعاني نظام التعليم والتدريب المهني والتقني من التشتت وذلك بوجود مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني تحت مظلة أكثر من جهة وهي؛ وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل، وزارة التعليم العالي.

المحور الثاني: البرامج والمناهج التعليمية في نظام التعليم والتدريب المهني والتقني

المناهج والبرامج التعليمية والتدريبية غير مبنية على أسس تلبي حاجة السوق، وتحتاج إلى تطوير بما يتلاءم مع التقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع.

المحور الثالث: الحكومة والقطاع الخاص

تبين عدم توفر الدعم المالي، عدم مساهمة القطاع الخاص في إنشاء مؤسسات للتعليم والتدريب التقني والمهني، عدم قدرة الحكومة التوسع بهذا المجال لوحدها، تكلفة إنشاء مؤسسة مهنية يحتاج إلى دعم ومساعدة من الدول المانحة، عدم قدرة المدارس الحالية على استيعاب أعداد الطلبة بسبب زيادة الإقبال في الآونة الأخيرة خاصة في مدينتي نابلس والخليل وبالتالي الحاجة إلى المزيد من المدارس أو تطوير المدارس الحالية وذلك بزيادة قدرتها الاستيعابية لأعداد الطلبة المسجلين. وهذا يتطلب الحاجة إلى افتتاح مزيد من المدارس في مجال التعليم

والتدريب المهني والتقني، الحاجة إلى إنشاء مختبرات معدات وأجهزة حديثة في مدارس وكليات التعليم المهني والتقني.

المحور الرابع: نظام التعليم والتدريب المهني والتقني وعلاقته بالتعليم الأكاديمي

عدم توفر الإرشاد المهني المستمر، ومشرفين متخصصين في وزارة التربية والتعليم لمتابعة المعلمين في المدارس التقنية، وجود الوحدات (المشاغل) في المدارس الأكاديمية، القائمين عليها لا يمتلكون الخبرة الكافية للتعليم والتدريب التقني وعدم توفر الإمكانيات والمهارات الكافية. عدم تجانس نظام التعليم الأكاديمي الجامعي مع التعليم التقني. إذا تخرج الطالب من المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم يستطيع الالتحاق بالتعليم الجامعي، لكن إذا تخرج بعد الصف العاشر من المراكز والمشاغل التدريبية لا يستطيع الالتحاق بالتعليم الجامعي. رفع معدلات القبول في التعليم والتدريب المهني والتقني وان يكون من الطلبة المتخرجين من الفرع العلمي أو معرفتهم العلمية عالية، وان يكون التحاق الطلبة ذوي المعدلات المنخفضة وفق معايير وشروط محددة واضحة تتعلق بمعرفتهم العلمية. معوقات تعترض التطوير المهني والتقني مثل مكان وجود المدرسة. عدم اعتماد الإطار الوطني للمؤهلات لأنه يعتمد على المهارات والكفايات وليس فقط على الشهادات الأكاديمية. عدم توفر العدد الكافي من الخبراء في هذا المجال. عدم قدرة النظام الحالي على مواكبة التطورات المتسارعة في قطاع التكنولوجيا.

المحور الخامس: المجتمع

الوعي الجزئي للمجتمع بالتعليم والتدريب التقني وذلك بعدم إلمام المجتمع بالتفاصيل الخاصة بالتخصصات المقدمة في المدارس والكليات التقنية.

سبل التغلب على التحديات

من السبل التي يجب اتباعها للتغلب على هذه التحديات ؛ توفير موارد مالية كافية للتشغيل، تجهيز المباني بالمعدات الكافية واللازمة في المدارس والكليات التقنية ، توفير إرشاد مهني متخصص وتوضيح أسس القبول في التعليم والتدريب المهني والتقني، الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني والتقني عن رغبة واقتناع، توفر سجل مدرسي لكل طالب يريد الالتحاق بالتعليم والتدريب المهني والتقني، الحاجة إلى تطوير المناهج، بحيث تكون مرنة قابلة للتطوير من حين لآخر حسب متطلبات التطور العلمي والتكنولوجي، تطوير البرامج التدريبية والمناهج التعليمية بالمشاركة

مع الشركاء في السوق ، تطوير وبناء قدرات العاملين ، إعادة النظر في المنظومة التعليمية في التعليم العالي والتعليم التقني، إيجاد مسار مهني تعليمي موحد الى جانب التعليم الاكاديمي، إنشاء الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني لتوحيد الأنظمة والتعليمات والقوانين الخاصة بهذا النظام ، تصنع الخطط الاستراتيجية وتعمل على إيجاد وطني موحد للمؤهلات وتوحيد إصدار الشهادات بحيث تكون صادرة من جهة واحدة، إعادة النظر في البرامج والمناهج وتطويرها بحيث تلئم حاجة السوق ومحاولة تطبيق التجربة الألمانية وهي التعليم عن طريق التطبيق العملي الواقعي في سوق العمل.

تتفق هذه النتائج مع دراسة العديد من الدراسات السابقة منها؛ دراسة الزرو (2018) التي اشارت أن قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين يعاني من إشكالية الحوكمة بسبب غياب مرجعية موحدة لإدارته، و أن الكليات المهنية والتقنية في فلسطين لا تتبع نظام محدد للجودة وأنه خليط من الأنظمة، وأن درجة تطبيق معايير الجودة في الكليات المهنية والتقنية متوسطة (النواجعة، 2019؛ عدوان، 2020)، ودراسة (خليقة وآخرون ، 2022؛ شلاميش، 2021؛ عيد ، 2022) التي أشارت أهم التحديات هي عدم امتلاك أعضاء هيئة التدريس المهارات اللازمة، ومحدودية الدعم المادي الحكومي، ومحدودية الارشاد، والافتقار للتخطيط التربوي السليم، وعدم قناعة بعض المعلمين بضرورة مواكبة التطورات الجديدة، وجود فجوة بين كبيرة بين المهارات التي يتلقاها الخريج وبين المتطلبات المهنية اللازمة لسوق العمل. ومع دراسة (Bijl & Town, 219 ; Endende et al., 2022) حيث عددا كبيرا من المحاضرين ممن لديهم مؤهلات أكاديمية لديهم قصور واضح في مؤهلات التدريس والخبرة المتعلقة بمكان العمل، و أن أداء العاملين في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني ضعيف، ويظهر ضعف الأداء بين الموظفين في عدم امتلاكهم الكفاءة العالية والافتقار إلى الابتكار بين خريجي هذه المؤسسات.

ثانيا: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما هي أكثر تخصصات التعليم والتدريب المهني والتقني إقبالا؟ ولماذا هذا الإقبال عليها؟

تشير النتائج إلى زيادة إقبال الطلبة للتسجيل في التخصصات التعليم والتدريب المهني والتقني التالية:

السيارات في كل المجالات (كهربائي سيارات مطلوب لسوق العمل لكنه غير متوفر)، الحاسوب في جميع المجالات، الإنشاءات (المباني الذكية)، تكنولوجيا المصاعد، التمديدات الكهربائية. قطاع السيارات، التجميل والاقتصاد المنزلي والأزياء، الطاقة المتجددة، تخصصات الكهرباء

والعمل على تطويرها، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال التعليم والتدريب المهني والتقني، اعتماد نموذج التنبؤ بالمهن والمهارات التي يحتاجها السوق بعد عشر سنوات والعمل على توفير المناهج والبرامج اللازمة لهذه المهن. من الملاحظ أن بعض المهن اندثرت من مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني مثل صيانة الراديو والتلفزيون لعدم حاجة السوق إليها. ويأتي هذا الإقبال نتيجة لحاجة السوق لمثل هذه التخصصات في ظل التطور العلمي والتكنولوجي في مجالات متعددة مثل كهرباء السيارات، وزيادة الطلب على قطاع التجميل وتصميم الأزياء للفنيات، وأن هناك مؤشرات عالمية تشير إلى زيادة الطلب على تخصص الطاقة المتجددة في العشر سنوات القادمة.

تتفق هذه النتائج مع دراسة مقبول وآخرون (2023) اشارت أن مهنة الكهربائي، بالإضافة إلى مهن في القطاع الزراعي والصناعي، هي الأكثر طلباً في سوق العمل الفلسطيني، وأقل المهن التي يحتاجها سوق العمل الفلسطيني، هي مديري المهن التي تخص قطاع المقاولات.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: ما هي الخطوات المقترحة لتحديث وتطوير نظام التعليم والتدريب المهني والتقني؟

تشير النتائج أن من الخطوات التي من الممكن أن تعمل على تحديث وتطوير نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين؛ تطوير جميع مستويات التعليم والتدريب المهني والتقني من حيث الكفايات والمهارات والتجهيزات المادية، أن يبدأ الطالب في التعليم والتدريب المهني والتقني من الصف السابع الأساسي، تطوير مهارات ربط معرفة المعلم مع متطلبات سوق العمل. تطوير الاستراتيجية الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، تحديث منظومة القوانين والتعليمات ذات العلاقة بالتعليم والتدريب المهني والتقني، التلمذة المهنية تطويرها واعتمادها بشكل أفضل عن طريق تفعيل الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني والشركاء في السوق المحلي، برنامج التعليم الثنائي " بين الجامعات والمؤسسات في سوق العمل" وذلك عن طريق ربط المعرفة بسوق العمل، إيجاد نظام إداري موحد لإدارة منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال الهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني وهي الآن في طور النشوء، تطوير الأدوات والمرجعيات الخاصة بالتعليم والتدريب المهني والتقني وخاصة الإطار الوطني للتعليم والتدريب. هذه النتائج تتفق مع دراسة (Srivastava & Dey; 2022, Ntegwung &) (2022، Njoku) التي بينت أنه من أجل التغلب على التحديات التي تواجه التعليم والتدريب

المهني والتقني، لابد من إعادة صياغة السياسات وإعادة التصميم والتصور للتعليم والتدريب المهني والتقني، وتجديد روح الاعتماد على الذات، واتباع استراتيجيات لإعادة صياغة التعليم والتدريب المهني والتقني لتحقيق الغرض المقصود منه.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما هو الخطوات المقترحة لزيادة التحاق الفتيات في مؤسسات التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين وأهم التحديات التي تواجهها؟

تشير النتائج أن أكثر التخصصات المهنية والتقنية التي تقبل الفتيات في فلسطين لدراستها هي: التجميل والأزياء وفنون الطبخ والهندسة الصناعية والهندسة الالكترونية وغيرها من التخصصات التي تتناسب مع قدرات الفتيات، وذلك لأن؛ تخصص التجميل يكسب الفتاة المهنة مباشرة، سهولة تخصص التجميل، شغف الطالبات بمجال التجميل وفنون الطبخ، المردود المادي لتخصص التجميل وفنون الطبخ بالنسبة للأهل. بينما تتعد الفتيات عن بعض التخصصات مثل ميكانيكي السيارات والكهربائي، وذلك لصعوبة هذه التخصصات وحاجتها لمجهود كبير لا يتناسب مع قدرات الفتيات، يمكن إجمال عدم التحاق الفتيات لبعض التخصصات للأسباب التالية: طبيعة التخصص. رغبة الأهل ونظرة المجتمع. صعوبة تنقل الفتيات بحكم قيود المجتمع. عدم ملاءمة بعض التخصصات للفتيات بسبب المعوقات الاجتماعية. هذه النتائج تتفق مع دراسة الكيلاني وحمدان (2023)، فقد بينت أسباب عزوف الطالبات عن التعليم التقني في فلسطين، الوضع الاقتصادي والاجتماعي والتربوي و المستوى الدراسي للأمم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. ولزيادة إقبال الفتيات للتعليم والتدريب المهني والتقني لابد من زيادة مدارس البنات بشكل خاص، العمل على إيجاد برنامج إرشادي لتوجيه وتوعية الفتيات للالتحاق بنظام التعليم والتدريب المهني والتقني. توجيه الأهل وإقناعهم بأهمية التعليم والتدريب المهني والتقني، وإيجاد فرصة عمل مباشرة للفتاة مجرد تخرجها. تطوير برامج الإرشاد الموجودة حالياً. إنشاء مدارس خاصة بالفتيات. فتح برامج جديدة للفتيات " التصميم الداخلي، الديكور، الهندسة التكنولوجية ". فتح وحدات مهنية قريبة من أماكن سكن الفتيات وذلك حسب التجمعات السكنية القريبة وان لا تضطر الفتاة للسفر من محافظة لأخرى للدراسة في الكلية أو المدرسة المهنية.

التوصيات

بعد الاطلاع على أهم النتائج يوصي البحث، بضرورة العمل على دعم وتوفير كل السبل اللازمة لتطوير نظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين، وذلك من خلال توفير كل الإمكانيات

اللازمة للهيئة الوطنية للتعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين. وإيجاد إطار وطني موحد لنظام التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين تصدر من خلاله الشهادات المعترف بها من خلال وزارة التربية والتعليم الفلسطينية والتي تمكن الطلبة من الالتحاق بالتعليم الجامعي في مجال التخصص المهني الذي يرغبون إتمام دراستهم به. وإيجاد شراكة حقيقية مع المؤسسات الوطنية وسوق العمل، تمكن الطلبة من التطبيق العملي للمعرفة والمهارة المكتسبة. والعمل على تطوير نظام التلمذة المهنية، وتوفير فرص للطلبة للتطبيق العملي في لمؤسسات والشركات العاملة في سوق العمل، وتوفير فرص عمل مستقبلية. والعمل على زيادة وعي الأهل والمجتمع بالتعليم والتدريب المهني والتقني للفتيات، والعمل على تطوير البرامج الحالية، واستحداث تخصصات جديدة تتماشى مع رغبة الفتيات واهتماماتهن. زيادة الورش التدريبية للمعلمين العاملين في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني، وإطلاعهم على أهم التطورات التكنولوجية والمعرفية في هذا المجال. و العمل على تطوير المناهج التعليمية في مدارس وكليات التعليم المهني والتقني في فلسطين. الإطلاع على تجارب الدول الأخرى ومعرفة أهم التخصصات التي من الممكن أن تزيد حاجة سوق العمل لها مستقبلا مثل تخصص الطاقة المتجددة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب المهني والتقني.

المصادر والمراجع:

Abd Majid, M. Z., Kasavan, S., & Siron, R. (2022). Bibliometric analysis and science mapping of global scientific publications on technical vocational education training (TVET). *Library Hi Tech*. <https://doi.org/10.1108/LHT-12-2021-0485>

Atukunda, J., & Maja, M. (2022). Computer Practice Module Lecturers ' Experiences of Internal Continuous Assessment at Technical Vocational Education and Training Colleges. *International Journal of Educational Methodology*, 8(1), 151-162. <https://doi.org/https://doi.org/10.12973/ijem.8.1.151>

Bijl, A. Van Der, & Town, C. (2019). DEFICIENCIES IN TECHNICAL AND VOCATIONAL EDUCATION AND TRAINING LECTURER INVOLVEMENT QUALIFICATIONS AND ITS. *South African Journal of Higher Education*, 33(3), 205-222.

Delubom, N. E., Mandela, N., Campus, D., & Professional, C. (2020). Managers ' challenges on implementing inclusive education : *Cypriot Journal of Educational Sciences*, 15(6), 1508-1518.

Endende, K. L., Kwasira, J., & Makhamara, F. (2022). KNOWLEDGE CREATION PRACTICES AND

EMPLOYEE PERFORMANCE IN SELECTED PUBLIC TECHNICAL VOCATIONAL EDUCATION AND TRAINING INSTITUTIONS IN KENYA. *European Journal of Human Resource Management Studies*, 6(1). <https://doi.org/10.46827/ejhrms.v6i1.1312>

ETF. (2020). المهني والتدريب التعليم مجال في الجودة لضمان الأوروبية التدريب مؤسسة منتدى والتدريب التعليم مجال في الجودة. ضمان *فلسطين-المهني. file:///C:/Users/iabuthabet/Dropbox/technical and vocational education and training/quality_assurance_in_vet_palestine_ar (1).pdf

Munyaradzi, M., Arko–Achemfuor, A., & Quan–Baffour, K. (2023). An Exploration of Comprehensive Student Support Systems in Technical Vocational Education and Training Colleges for Students with Disability. *Community College Journal of Research and Practice*, 47(2), 106–122. <https://doi.org/10.1080/10668926.2021.1952914>

Ntegwung, G. J., & Njoku, N. A. (2022). Repackaging Technical Vocational Education and Training (TVET) for Sustainable National Development. *African Journal of Educational Archives*, 8(1), 1–11.

Ochieng, V. O., & Ngware, M. (2022). Whole youth development and employment: Exploring the nexus using qualitative data from a Kenyan study of Technical and Vocational Education and Training institutions. *Journal of Adult and Continuing Education*, 28(2), 558–594. <https://doi.org/10.1177/14779714211037357>

Okolie, U. C., Onajite, G. O., & Igwe, P. A. (2020). *How careers advice and guidance can facilitate career development in technical , vocational education , and training graduates : The case in Nigeria*. <https://doi.org/10.1177/1038416220916814>

Sebola, M. P. (2022). The role of Technical Vocational Education and Training Colleges (TVET) in higher education teaching: a higher education provided at basic education standard. *EUREKA: Social and Humanities*, 1, 50–57. <https://doi.org/10.21303/2504-5571.2022.002257>

Selowa, K. T., Ilorah, A. I., & Mokwena, S. N. (2022). Using Big Data analytics tool to influence decision–making in higher education : A case of South African Technical and Vocational Education and Training colleges. *South African Journal of Information Management*, 24(1), 1–8. <https://doi.org/https://doi.org/10.4102/sajim.v24i1.1489>

Srivastava, A., & Dey, S. (2022). Re–imagining Technical and Vocational Education and Training in India: Prospects and Challenges. *Association of Indian Universities*, 60(20). <https://www.researchgate.net/publication/371984145>

UNESCO IIEP Dakar, Africa Office, & Agency French Development. (2019). *Actors and partnerships*

- راغب، ر. (2020). برنامج تدريبي قائم على مدخل الإرشاد Mentoring لتحسين الكفاءة الذاتية في التدريس الاستقصائي لمعلمي العلوم المتمرسين Veteran Teachers وتقديرهم لمجتمع التعلم المهني. المجلة المصرية للتربية العلمية. 88-21, 1(23),
- شلامي، ل. (2021). درجة وعي مديري ومعلمي المدارس المهنية بمهارات القرن الحادي والعشرين في محافظات شمال الضفة الغربية من وجهة نظرهم أنفسهم [النجاح الوطنية]. <https://hdl.handle.net/16675/20.500.11888>
- عاصي، ط. (2018). الكفايات التربوية والفنية لإدارات التعليم والتدريب المهني في المحافظات الشمالية من فلسطين [جامعة القدس]. <https://dspace.alquds.edu/handle/6096/20.500.12213>
- عدوان، س. (2020). المعايير المتوفرة لدى مديري المدارس المهنية في وزارة التربية والتعليم دراسة حالة مديريات شمال الضفة الغربية [النجاح الوطنية]. <https://hdl.handle.net/15868/20.500.11888>
- عفونة، س.، & جيتاوي، ه. (2017). تحليل واقع التعليم والتدريب المهني والتقني في فلسطين من منظور النوع الاجتماعي . researchgate: https://www.researchgate.net/publication/316715593_thlyl_waq_altlym_waltdryb_almhny_waltqn_y_fy_flstyn_mn_mnzwr_alnw_alajtma
- عمرو، ص.، & حمداني، س. (2020). تفعيل دور التعليم المهني والتقني للموارد البشرية في مؤسسات التربية والتعليم في إقليم الضفة الغربية/فلسطين. *Proceedings of the 7th International Prophetic Conference (SWAN) 2020*. FPQS, Universiti Sains Islam Malaysia, 29–30 October 2020, 865–949. <https://oarep.usim.edu.my/jspui/handle/123456789/7023>
- عويوي، ر. (2021). دور التخصصات المهنية في إحداث تغيير في التعليم العالي في فلسطين من وجهة نظر إدارة التخصصات المهنية : دراسة حالة [جامعة القدس]. <https://dspace.alquds.edu/handle/7710/20.500.12213>
- عيد، ب. (2022). دور التعليم التقني في تلبية احتياجات سوق العمل "دراسة سوسيولوجية على عينة من خريجي المعاهد الفنية بمحافظة بورسعيد". *الدراسات الإنسانية والأدبية*. 26, 592–680. <https://doi.org/10.21608/SHAK.2022.225298>
- مؤسسة التدريب الأوروبية. (2018). التقرير الوطني لفلسطين الجولة الخامسة من عملية توريث 2018–2019. https://openspace.etf.europa.eu/sites/default/files/2020-11/TRPreport_2020_Palestine_AR.pdf
- مقبول، ر.، حنا، ت.، & مكروم، ع. ا. (2023). معالم جامعة مهنية بدولة فلسطين لمواكبة احتياجات سوق العمل. مجلة كلية التربية 121. <https://doi.org/10.21608/MAED.2023.302906>
- نصرالله، ع. (2018). دور التعليم التقني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية. التنمية المستدامة في ظل بيئة متغيرة. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2019). الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية . <https://www.mohe.pna.ps/services/statistics>
- وزارة العمل. (2020). استراتيجية قطاع العمل للأعوام (2021–2023) الطريق نحو العمل اللائق وتحسين فرص التشغيل . [pdf/استراتيجية_قطاع_العمل_للعوام_2021-2023.pdf](https://info.wafa.ps/userfiles/server/pdf/استراتيجية_قطاع_العمل_للعوام_2021-2023.pdf)

